مطاده يخالف المفعول الاول ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي حسبت
وهو محذور كما ستعرف في بابه فلما امتنع الاضمار والحذف فيه لمانع وجب الاظهار
اورد ان لا تنازع لاختلاف مفعوليهما وذلك لان حسبني لا يطلب منطلقين الذي
هو ثاني مفعولي حسبتهما لانه مثنى والمفعول الاول مفرد فانتفى شرط التنازع
وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع
واجيب باتفاقهما في الاتصاف بالانطلاق اي في اتفاق المفعولين الثانيين في
كون كل منهما يدل على ذات متصفة بالانطلاق وكون احدهما مثنى والاخر
مفردا لا يضر لان العاملين توجها الى المفعول الثاني من الجهة العامة وهذا الموضع
بعد اي بعد هذا الجواب موضع نظر وبحث لا يقنع فيه بما قاله المجيب ولا شك ان
السؤال قوي لا يندفع بمثل ذلك التمحل والترجيح نازع في كل من تنبئي الحذف والاضمار
في هذه المسئلة اما الحذف فلما صرح به بعضهم من جواز حذف احد مفعولي باب علمت
عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية
كمفعولي باب اعطيت والسماع يؤيده واما الاضمار فلانا لا نسلم وجوب المطابقة بين
الضمير والمعود اليه اذا لم تلتبس لمخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة فلها
فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار وقد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما العبدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه
كذا قال وفيه نظر واطبقوا اي اتفقوا على حذف الفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا
انا لفساد الاضمار وان الاصل ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا وفي كلام المفتاح ايماء
ما يشير الى عدم الاتفاق فانه قال في شرح المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف
الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلا يوجد في كلام
العرب هذه عبارته وظاهر نسبة الجواز في الثانية الى الجمهور يشير الى ان من
النحاة من يقول بالمنع فيها ويشهد له بان الثانية لم يوجد في كلام العرب دون…

يقول

يقول الشاعر ما صاب قلبي واصباه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا انشده
الامام جمال الدين بن مالك شاهدا على ذلك وهو التقدير فيما يفعل واذا قلنا
بان نحو ما ضرب واكرم الا انا محمول على حذف الفاعل فهل هو من باب التنازع او
محمول ليس منه لفساد المعنى لو اجري على قاعدته فاستغنت فيما لم يعملوا بالا ما ضرب
واكرم الا انا او ما ضرب وما اكرمت الا انا وذلك لانه يلزم على هذا التقدير انتفاء احد
الفعلين عن الفاعل والمقصود حصرهما معا فيه وهذا الراي ابن مالك الحاجب
وقيل هو من التنازع ولكن الضرورة الجأت هنا الى الحذف فامتنع الاضمار لما
يفضي اليه من الفساد والحذف من حيث هو حذف لا ينافي التنازع كما في حذف الفاعل
عند الكسائي وحذف المفعول عند الجميع وهذا راي حكاه ابن مالك في التسهيل حيث
قال ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم
وقول الممنوع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما يترتب عليه من فساد المعنى لما
مر واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فليقل ما ضرب الا انا واكرم الا انا
وما قام الا هو وقعد الا زيد فان قلت ومما يشكل على هذا القائل انه يلزمه
ان يكون التنازع في الاسم والحرف قلت لا يلزمه بل التنازع عنده انما وقع في
الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى بضميره اتى به موجبا فوجب اجتلاب الحرف كما وقع في
التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
ولو اعمل الاول لاتى بالثاني بالحرف والضمير معا كما قال اذا هي لم تستك
بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل ولو اونح ولم اطلب من قول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال للعطف فلا تنازع
لفساد المعنى حينئذ وذلك لان من شرط هذا الباب ان يكون العاملان موجهين الى
شيء واحد من حيث المعنى واعتبار ذلك هنا لا يصح لان لو للامتناع وقد وقع بعدها
اسعى وكفاني فيكونان منتفيين معنى ولم اطلب معطوف على كفاني فيكون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1